

إلى السادة / مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ خاضعة لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و المتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود لها.

القوائم المالية لفترة المقارنة تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر و أصدر عنها تقرير متحفظ بعد (٢) تحفظ.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقف الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية

أساس الاستنتاج المتحفظ :

- لم يتم الانتهاء من تعديلات السجل التجارى للشركة ليتضمن تعديلات هيكل المساهمين حتى تاريخ اصدار القوائم المالية، كما تجدر الإشارة الى انه لم يتم الانتهاء من توفيق اوضاع الشركة مع الضوابط والإجراءات التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية، لقواعد القيد والشطب، وبناءً على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩ بجلسته رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، وخاصة مع بند راس المال ، ومدى تأثير ذلك على القوائم المالية وتداولات السهم .
- لم تلتزم الشركة بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته وخاصة فيما يلى :
- معيار المحاسبة المصرى رقم ١ عرض القوائم المالية .

- معيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ القوائم المالية الدورية ، مع الالتزام بالنموذج المرفق بالمعيار في هذا الشأن
- ضرورة تطبيق معايير المحاسبة المعدلة في ٢٠١٩ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية ، ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الايراد عن العقود مع العملاء ، ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ التاجير ، و اثر ذلك على القوائم المالية .
- معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون من حيث قياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة الاستردادية ايهما اقل ، و يرتبط بذلك ضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة، و في هذا الاطار نوصى بتدعيم نظم الرقابة الداخلية و التحقق للمخزون ، و خاصة الخامات الرئيسة من الاقماح وايضا الرقابة على مخلفات الطحن.
- لم يتم موافقتنا بمصادقات العملاء و الارصدة المدينة رغم تراكم بعض المديونيات لفترات طويلة ، و اثر ذلك على حساب مخصص المخاطر الائتمانية المتوقعة، و ايضا المصادقات او المطابقات لارصدة الموردين و الارصدة الدائنة
- لم يتم موافقتنا بالموقف الضريبي وموقف الخلافات وتسويتها مع مصلحة الضرائب المصرية وايضا الموقف القانوني خاصة لما تلاحظ من صدور احكام نهائية لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها ، و ايضا وجود العديد من الخلافات الضريبية لم يتم حسمها و اثر ذلك على المخصصات المكونة في هذا الشأن.
- ضرورة الاهتمام بسداد المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل والصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ، و اثر ذلك على القوائم المالية للشركة.
- نوصى بمراجعة الموقف القانوني لعمليات الايرادات و خاصة عملية بيع القمح وترتيب الدورة المستندية ، ومطابقتها مع مصلحة الضرائب ، و اثر ذلك على القوائم المالية للشركة.

أساس الاستنتاج المتحفظ :

- وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينمو إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لشركة **مطاحن وسط وغرب الدلتا "شركة مساهمة مصرية"** لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- نوصى بالاهتمام بعمليات جرد ومطابقة الاصول الثابتة ، وتأثير ذلك من تسويات على القوائم المالية للشركة ، و اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاعتماد تلك الفروق وتسويتها .
- يتصل بذلك استكمال اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتقنين اوضاع الشركة على الاراضى المملوكة لها والمثبتة بالقوائم المالية ، و اجراء التسويات اللازمة واستكمال الحصول على التعويضات اللازمة و المستحقة للشركة .
- نوصى بدراسة الموقف القانونى للاحتياطيات وخاصة الاحتياطى القانونى ، ومدى توافقه مع احكام قانون الشركات واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن.
- لم يتم موافقتنا بمستندات الملكية و القيمة لاذون الخزانه ، و اثبات التسويات اللازمة وفقا لمعايير المحاسبة فى هذا الشأن و اثر ذلك على القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية منققة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

ص
مراقب الحسابات

القاهرة في : ٢٤ مايو ٢٠٢٦

جرجس إبراهيم عبد النور
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٠٨٨
سجل مراقبي الحسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٦
اعضاء في IECnet

